



.. التفاتات الناظمة على الأوضاع الاقتصادية استمرت عقب كلمة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري



عشرات الآلاف من اللبنانيين يواصلون احتجاجهم لليوم الخامس على التوالي

رئيس الوزراء: القرارات لا تهدف إلى «المقايسة» على ترك الشارع.. وعون: تعميم الفساد على الجميع فيه ظلم كبير

# اللبنانيون يرفضون «إصلاحات» حكومة الحريري: ثورة.. ثورة

بيروت - عمر حنجر:

أقر مجلس الوزراء أمس الخطة الإنقاذية التي طرحها الرئيس سعد الحريري، لحل الأزمة الاقتصادية ونزع فتيل الاحتجاجات غير المسبوقة، غير أن الخطوة لم يأخذها المتظاهرون على محمل الجد معتبرينها محاولة «لذر الرماد في العيون»، وعليه وصلوا احتشادهم في بيروت وبقية المدن.

وبدا أن الإصلاحات «الجذرية» المتخذة لم تشف غليل المحتجين المتمسكين بمطلب رجيل الطليعة السياسية، في وقت ترك الحريري لهم حرية الخيار، مؤكدا أن القرارات لا تهدف إلى «مقايستهم» على ترك الشارع.

وما أن أنهى الحريري كلمته التي أعلن فيها موافقة شركائه على الإصلاحات عبر أقرار موازنة العام المقبل بعجز لا يتجاوز 0,6% واتخاذ إجراءات أخرى من خارجها، حتى بدأت عشرات الآلاف بالهتاف «ثورة، ثورة»، والشعب يريد إسقاط النظام».

واعترف الحريري بأن هذه القرارات قد لا ترضي المتظاهرين، لكنها «حققت ما كنت أنا أطلب به منذ سنتين ومنذ تشكيل الحكومة الحالية»، وخطب المتظاهرين بالقول «انتم من تتخذون القرار ولا أحد يعطيكم المهلة»، وأضاف: «هذه القرارات لم تتخذ من أجل المقايضة، بمعنى أنها لم تتخذ من أجل أن يتوقف اللبنانيون عن التظاهر والتعبير عن الغضب، هذا قرار انتم فقط من تتخذونه، ولا أحد يعطيكم أي مهلة، ويجب أن يتأكد الجميع أنني لا أسمح مطلقاً بأن يقوم أحد بتهديدكم أو أن يحاول أن يعمل على حمايتكم وأن تحمي حق التعبير السلسلي عن مطالبكم المحقة، لأنكم أنتم مجلس الوزراء، وتحرككم بكل صراحة هو فقط الذي تسبب في التوصل لهذه القرارات التي اتخذناها».



رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري خلال كلمته أمس (محمود الطويل)

- إذا كانت الانتخابات النيابية المبكرة مطلب الشعب.. فالشعب وحده هو الذي يجب أن يقرر
- فليأكد الجميع أنني لا أسمح بأن يقوم أحد بتهديدكم أو أن يحاول إرهابكم.. وعلى الدولة حمايتكم
- تحرككم كسر كل الحواجز وأهمها الولاء الطائفي الأعمى.. وأعدتم الهوية الوطنية إلى موقعها الصحيح

وتابع قائلاً «انتم في الشارع تطالبون بكرامتكم الوطنية والفردية وبقرص العمل والخدمات الأساسية والضمان الاجتماعي والأمان واحترام صوتكم، ويجب أن تعلموا أن صوتكم مسموع». إذا كانت الانتخابات النيابية المبكرة هي مطلب الشعب اللبناني والمتظاهرين، فإن صوت الشعب وحده هو الذي يجب أن يقرر، وأنه من جانبه سيكون مؤيداً لهذا المطلب. وأشار إلى أن ما استطاع أن يحققه في مجلس الوزراء يمثل خطوة أولى، لافتاً إلى أنه بغض النظر عن يتولى المسؤولية في هذا الموقع (رئاسة الحكومة) فإنه لا يوجد أمامه خيارات سوى ما تم التوصل إليه في اجتماع مجلس الوزراء، أمس. وأشاد بتحرك الشباب

في لبنان، وبداية حقيقية للبنان الجديد. وأعلن الحريري إقرار مشروع الموازنة العامة للعام المقبل 2020 دون أي أعباء ضريبية جديدة وإحالتها إلى مجلس النواب لاعتمادها، وكذلك حزمة من الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية، في مقدمتها تخفيض رواتب جميع المسؤولين في الدولة بقيمة 50٪، والغاء ودمج بعض الوزارات ومؤسسات الدولة في إطار التشرف العام. جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده الحريري في ختام جلسة حكومية ماراتونية، تخللتها مسادات بين وزراء الحزب التقدمي الاشتراكي ووزراء التيار الوطني الحر في قصر بعبداد الجمهوري، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على مساهمة القطاع المصرفي في خفض عجز الموازنة العامة، إلى جانب تخصيص الدولة بمبالغ مالية في إطار مشاريع دعم الأسر الأكثر فقراً، وإقرار مجموعة من مشاريع القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، ومعالجة العجز في قطاع الكهرباء، وتركيب الكاشفات الضوئية (سكانرز) في المعابر لضبط عمليات تهريب البضائع والجمارك.

وكان الرئيس ميشال عون قال في أول تعليق له منذ بدء التظاهرات، إن «ما يجري في الشارع يعبر عن وجع الناس، ولكن تعميم الفساد على الجميع فيه ظلم كبير». واستهل الجلسة الحكومية بالدعوة إلى اعتماد «رفع السرية المصرفية عن حسابات كل من يتولى مسؤولية وزارية حاضر أو مستقبلاً».

## نقل الوزراء إلى بعبداد بسيارات الصليب الأحمر!

بيروت - عمر حنجر:

أن يضطر الوزراء إلى الانتقال للقصر الجمهوري بواسطة سيارات الاسعاف والصليب الأحمر فرادى أو جماعات فتلك حالات نادرة، عرفها لبنان في فترة حرب السننتين (1975 - 1976)، حيث كان مقر مجلس النواب عند خط التماس الفاصل بين شطري بيروت فسي منطقة المنحف، على أن مثل هذه الظواهر المقلقة جرفتها نعمة النسيان منذ حلول السلام الاهلي على اجنحة اتفاق الطائف الحاضن للنظام اللبناني القائم.

ومع ان تشدد الحواجز الجماهيرية تسبب في تدني الاقبال على ساحات الاعتصام، كما كان الحال في اليوم السابق، فإن مصادر المنظمين توقعت عودة الناس إلى الشوارع على الرغم من موجات التخوف التي بدأت تنبئها بعض وسائل الاتصال اعتباراً من صباح امس عبر تسريب معلومات تتضمن دعوة حزب الله مناصريه ومحازبيه للابتعاد عن أماكن التحشد الجماهيري في مختلف الامكنة، معطوفة على تسجيلات صوتية تتحدث عن اجتماع طارئ لمجلس شوري حزب الله بالتوازي مع اجتماع مجلس الوزراء للورقة الاقتصادية والتي في ضوء الموافقة عليها او عدمه يتقرر مصير الحكومة وفق ما التزم رئيسها سعد الحريري.

وركزت التسريبات في جوانب منها على حالة الحذر التي ولدتها التظاهرات المنادية باستقالة الحكومة واسقاط النظام ومكافحة الفساد واستعادة المال المنهوب بين حزب الله الذي نادى بمكافحة الفساد ثم لاذ بالصمت مراعاة لبعض الحلفاء وبين حركة أمل التي استهدفت برئيسها نبيه بري وبرمزها الامام موسى الصدر، وجاء رد فعلها عنيفاً في مدينة صور على خلفية الظن بأن الحزب شريكها في «الثائبة الشيعية» وراء توجيه رياح غضب الشارع باتجاهها، وهذا ربما ما اقضى الى احراق صور ومحسومات الامين العام حسن نصرالله في بلدة العباسية القريبة من صور. في هذا الصدد، نقلت وسائل الاعلام عن الرئيس نبيه بري امس قوله: جريمتي اني مع حدة لبنان، ومن يفقد الحملات ضدي ماكينات ممولة من الداخل والخارج، لكنني مستمر بحماية لبنان الى آخر يوم في حياتي.



الأوضاع الاقتصادية المزرية وحدت طوائف الشعب اللبناني

## «بيروت مدينتي»: الحكومة سقطت وندعو القوى الأمنية للوقوف إلى جانب المتظاهرين

أصدرت حركة «بيروت مدينتي» بياناً تزامناً مع التظاهرات التي تجتاح لبنان منذ أيام. وأيد عدد من المثقفين والفنانين منهم «مطلب بيروت مدينتي اليوم وفي الشارع وتحت رقابة ومحاسبة الناس»، وشاركته على حسابها في تويتر: وجاء نص البيان كالتالي: بقيت الحكومة أم استقالت، فهي قد سقطت امام مشهد الساحات الممتلئة على امتداد الاراضي اللبنانية والمفعمة بالأمل. ابعد من حريات التعبير والرأي والتجمع، بقاؤنا في الشارع هو الضمانة الوحيدة لحقنا في الحياة الكريمة ورافعة لبدليل حقيقي. ندعو القوى الأمنية والجيش للوقوف الى جانب أهلهم من المتظاهرين والمتظاهرات لضمان سلامة المشاركة في التحركات الشعبية والمحقة والموحدة لحين تحقيق المطالب الآتية:

- 1- استعادة الثقة ومشروعية التمثيل والمحاسبة
- استقالة الحكومة فوراً.
- محاسبة جميع مكونات السلطة التي نهبت اموال الناس منذ انتهاء الحرب الأهلية.
- تشكيل حكومة ائتلاف مرحلية، ومصغرة، ومن جميع القطاعات الحيوية ومن خارج المنظومة الحاكمة فوراً.
- تفويض حكومة الانتقاذ بصلاحيات تشريعية استثنائية وذلك لأجل: - إقرار قانون استقلالية القضاء. - معالجة الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الإصلاحات المذكورة تباعاً أدناه).
- إجراء انتخابات نيابية مبكرة بموجب قانون انتخابات عادل ومن خارج القيد الطائفي تنتج سلطة فاعلة ومشروعة تعيد انتخاب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب وتشكل حكومة تنال ثقة الناس.
- 2- تحسين وتعزيز الاستقرار والاستدامة الماليين
- معالجة جذرية للدين العام من خلال تخفيض كلفة الدين الداخلي.
- رفع السرية المصرفية عن كل السياسيين وشركائهم وأفراد أسرهم والمديرين العامين وكبار موظفي الدولة تعزيزاً للشفافية واسترداد الاموال المنهوبة والغاء الاحتكارات والامتيازات واحتلالات الاملاك العامة.
- المحافظة على العملة الوطنية وثبات سعر الليرة في المرحلة الرامنة حفاظاً على حقوق الناس المكتسبة.
- تخفيض مخصصات ومعاشات النواب والوزراء الحاليين الى النصف والغاؤها بالنسبة للوزراء والنواب السابقين.
- مكافحة التهرب الضريبي وتحسين الجبائية في جميع القطاعات لاسيما في الحقل الجمركي وضبط المضاربات العقارية واعادة النظر بالاعفاءات والتسويات العقارية.
- اصلاح القطاع العام والغاء المجالس والوزارات والصناديق غير المنتجة.
- إعادة هيكلة جذرية للسياسة الضريبية من دون فرض أي ضريبة تُضعف قدرة الناس المعيشية، ولتكون تصاعدية وتطال القطاعات الريعية والمالية والمضاربات العقارية دون المس بأموال الطبقات المتوسطة والمحدودة الدخل.
- معالجة قطاع الكهرباء عبر تنفيذ الإصلاحات لإدارة القطاع بطريقة شفافة ومتخصصة.
- تحصين وتفصيل دور الهيئات الرقابية وإقرار قانون شراء عام يتم من خلاله حصر التزريعات بإدارة المناقصات ضماناً للشفافية ووقف الهدر.
- 3- استعاد وتعزيز الحماية الاجتماعية خلال المرحلة الانتقالية
- إصلاح الضمان الاجتماعي وضمان

الشيوخة وإقرار التغطية الصحية الشاملة واعتماد وتنفيذ خطة لمكافحة الفقر المدقع.

- إقرار سياسة إسكان تضمن الحق في السكن اللائق وتخرجنا من دوامة القروض المزمنة.
- تحديد المؤسسات التربوية على رأسها الجامعة اللبنانية عن المحاصصة السياسية والطائفية وتطوير الطاقات البشرية بما يتناسب مع التطورات العالمية وأسواق العمل.
- 4- في إعادة بناء الاقتصاد خلال المرحلة الانتقالية
- كسر نمط الاقتصاد الريعي غير المنتج ودعم القطاعات المنتجة وذات المزايا التفاضلية قادرة على خلق فرص عمل ووضع السياسة النقدية والمالية لخدمة هذه الأخيرة.
- الغاء الوكالات الحصرية.
- تحديث وتحفيز القطاعات التقليدية كالزراعة والسياحة والصناعات الغذائية وغيرها وكذلك المجالات التي تستقطب الشباب ولها أثر اقتصادي - اجتماعي.
- 5- في الحماية البيئية خلال المرحلة الانتقالية
- إيقاف جميع المشاريع والخطط المضرة بالبيئة والتي تستنزف الموارد الطبيعية مثل السدود والمحارق والكسارات.
- اعتماد إجراءات عاجلة للحد من تلوث المياه والترية، من خلال الادارة السليمة لاستخراج المياه وترشيد استهلاكها وتكرير المياه المبتذلة.
- إزالة التعديات على الاملاك العمومية البحرية والنهرية وتغريم المعتدين.
- الاعتماد التدريجي على مصادر طاقة بديلة متجددة.

الناس قالت كلمتها، لا عودة إلى الوراء...